

وقوم أسلوبه في أكثر من موطن، وصحح رأيه في موضع آخر. من أجل كل هذا كانت هذه النسخة أجدر نسختيه باتخاذها أصلاً، تليها أ، ثم ج.

٣ — سجّلنا المخالفات بين النسخ في الحواشي، ما صغر منها وما كبر، إلا ما رأيناه صحيحاً على كلا وجهيه، فنّبها إليه مرة أو مرتين، ثم أعرضنا عنه فيما بعد، كأن يقول في أُلحذفت النون، وفي ب حُذف النون، وكأن يعيد الضمير على التفاعيل والفروع في أ مفرداً مؤنثاً فيقول في نهاية الباب الثالث: « وسمّوها أصولاً لتقدّم أوتادها على أسبابها، ثم فرّعوا منها فروعاً وأضافوها إليها في الوزن بها... وفي ب يُعيد الضمير جمعاً فيقول: « وسمّوهنّ أصولاً لتقدّم أوتادهن على أسبابهن ثم فرّعوا منهن فروعاً وأضافوهن إليهن في الوزن بهن...

٤ — احترمنا نظرة المؤلف في حذف ما حذف وإضافة ما أضاف، ولكنّا لم نشأ أن نحرم القارئ ممّا حذف فسجّلناه في الحواشي، كما سجّلنا في الحواشي أيضاً الهوامش التي وُجدت في أي نسخة من الثلاث. وقد وضعنا الزيادات بين قوسين هلاليين هكذا (...)، ويندر أن تكون الزيادة من غير نسخة الأصل، وقد نبهنا على ذلك في الحواشي.

٥ — قدّمنا تراجم موجزة للأعلام التي ورد ذكرها في صلب النصّ.

٦ — حاولنا — ما وسعنا الجهد — تخريج الشواهد التي استشهد بها المصنف، وقد حالفنا التوفيق في إرجاعها إلى مصادرها، واحتوانا العجز في بيّتين ورّداً للاستئناس، لم نُوفق في إرجاعهما إلى مصادرها، لعل الأيام تتكفّل لنا بذلك.

أمّا نسبة الشاهد إلى قائله فقد كانت مهمّة صعبة، فأكثر من نصف الشواهد لم نجد لها قائلاً نسبت إليه في المصادر التي رجعنا إليها،